الخالدي: الفترة المقبلة ستشهد تعاوناً مثمراً مع إيران

جانب من توقيع الاتفاقية

اعلن وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتية عبدالعزيز مشعان الخالدي بعد اختتام اعمال الدورة الـ 12 للجنة التجارية المشتركة الكويتية - الايرانية بطهران عن التوصل الى «نتائج ايجابية سيكون لها تاثير على تنمية العلاقة التجارية بين البلدين الصديقين وتطويرها». وقال الخالدي «لقد جرت المباحثات في جو ساده الود والرغبة الصادقة والجادة لتحقيق اهداف التعاون الاخوي لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين البلدين». واشار الى توقيع محضر اجتماع الدورة الـ 12 للجنة التجارية المشتركة بين البلدين والذي تضمن عدة مواضيع بخصوص التعاون التجاري واهمية اقامة المعارض المشتركة ضرورة تبادل اللقاءات والزيارات التجارية والتعاون في مجال المناطق التجارية الحرة وتشجيع الاستثمار. واعلن الخالدي ان الجانب الايراني ابدى رغبته في توسيع التعاون والاشتراك في كافة المجالات الصناعية واقامة معرض مواد وتقنيات البناء في الكويت وتوقيع مذكرة تفاهم بين البلدين لتاسيس لجنة مشتركة للاستثمارات موضحا ان الاتفاق بين الجانبين شمل مجال التعاون الزراعي والثروة السمكية والتعاون بين غرفتي التجارة في كلا البلدين.

واضاف ان الجانب الايراني عرض مشاريع استثمارية مشتركة في مجال بناء الفنادق والمناطق الصناعية اضافة الى التعاون في مجال النقل والموانئ وانه ابدى استعداده لتطبيق انظمة الامن والسلامة على السفن الخشبية المغادرة الى الموانئ الكويتية وتجهيزها بالمعدات الضرورية للسلامة والاتصالات وتامينها ضد الحوادث والعمل على الحد من التخزين العشوائي في داخل هذه السفن.

بدوره تقدم الجانب الكويتي بمشروع مذكرة تفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات البحرية الاهلية المعدلة وفقا لاجتماع مانيلا عام 2010 واستعرض جميع الخدمات والتسهيلات المتوفرة حاليا في ميناء الدوحة واتفق الجانبان على دراسة المقترح المقدم من ايران بهدف تفعيل اجتماعات اللجنة الثنائية للنقل البحري ومشروع مذكرة تفاهم بشأن النقل الساحلي.

كما طلب الجانب الكويتي من نظيره الايراني خفض الرسوم الجمركية بشأن السلع الكويتية المصدرة الى ايران والاستفادة من الخبرات الايرانية فيما يخص المواصفات والمختبرات في مجال مستحضرات التجميل والنسيج والاصباغ والاغذية والمعايرة.

وتضمن محضر الاجتماع دعوة الجانبين الى تفعيل مذكرة التفاهم في مجال تنمية الصادرات.

واتفق الجانبان على التوقيع الكامل على اتفاقية النقل الجوي الموقعة بين البلدين والتوصل الى نموذج نهائي لمذكرة تفاهم تعكس الامور الفنية والتعاون في مجال تبادل الخبراء والتعليم في مجال الطيران المدني والتعاون الجمركي بين البلدين وتم مناقشة تبادل الايدي العاملة وتدريبها.

كما تم الاتفاق على زيارات للجانب الايراني الى دولة الكويت لعرض الفرص الاستثمارية المتاحة في ايران لما تتمتع به من موارد طبيعية وامكانيات وصناعات متميزة وعرض الفرص الاستثمارية في المناطق الحرة خاصة في منطقة «اروند» في ايران.

واشار الخالدي الى اتفاق التعاون في المجال الاقتصادي واهمية تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي واتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة وكذلك هناك اتفاق في المجال الصناعي حيث قدم الجانب الايراني مشروع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك في مجال الصناعات الصغيرة والمدن الصناعية على ان تقوم الكويت بدراسة المشروع وابداء الرأي بشانه.

كما تم الاتفاق على عقد الاجتماع الـ 13 للجنة التجارية الكويتية - الايرانية المشتركة في دولة الكويت على ان يتم لاحقا تحديد موعد انعقادها. والتقى الخالدي خلال هذه الزيارة وزير التجارة والصناعة والمناجم الإيراني محمد رضا نعمت زادة ومساعد وزير الصناعة والتجارة والمناجم الايراني رئيس الهيئة العامة لتنمية التجارة ولي الله افخمي ومعاون وزير الشؤون الاقتصادية والمالية رئيس الهيئة العامة للاستثمارات الخارجية بهروز علي شيري ومعاون شؤون التخطيط ومنسق شؤون المناطق التجارية الحرة والصناعية والاقتصادية محمد سعيدي كيا ورئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم غلام حسين شافعي.

شركة فنادق الريتز كارلتون توسّع نطاق حضورها العالمي

بوب خرازمي

تعتزم شركة فنادق الريتز-كارلتون توسيع نطاق بصمتها العالمية مع افتتاح خمسة عشر فندقا جديدا ليبلغ مجموع عدد فنادقها مئة بحلول عام 2016. ومن بين هذه الفنادق، سيتم افتتاح خمسة في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا خلال عامين، منها فندق مميز في مدينة القاهرة ومنتجع شاطئي مذهل في بالي. وبفضل هذه الخطوات التقدمية التي تتخذها الشركة، توفر شركة فنادق الريتز-كارلتون للمسافرين من الشرق الأوسط تجارب منقطعة النظير في وجهات جذابة معروفة وأخرى ناشئة.

وفي هذا الصدد، قال بوب خرازمي، المسؤول عن العمليات العالمية لدى شركة فنادق الريتز - كارلتون: «تثبت هذه الفترة من النمو التي تشهدها الشركة مدى تزايد الطلب على فنادق الريتز-كارلتون في مختلف الأسواق في العالم، ولا سيما في أوساط المسافرين من الشرق الأوسط الذين يفضلون الابتعاد عن الأسواق المعهودة في أوروبا لاستكشاف ثقافات وحضارات وأنماط حياة جديدة في آسيا وشمال إفريقيا». وأضاف قائلا: «في الوقت نفسه، ترد أسواق الشرق الأوسط وآسيا وأستراليا وشبه القارة الهندية ضمن خطة التوسع التي تعتزم تطبيقها بحلول العام 2016 تماشيا مع نمونا. فمع توفيرنا للمسافرين خيارات متنوعة وفنادق ومنتجعات مميزة لا بل استثنائية، نتوقع أن تكون أعمالنا في أعلى مستوياتها، كما نتوقع حركة سياحية كبيرة في هذه الأسواق. ونتطلع للحفاظ على هذا الزخم».

في الأشهر الثلاثين المقبلة، تعتزم شركة فنادق الريتز-كارلتون افتتاح فنادق ومنتجعات جديدة في مصر، وتونس، والمغرب، وإندونيسيا، والصين وباناما. وتركيزا منها على أسواق آسيا المتنامية كوجهة سياحية بارزة، ستعيد الشركة إلى افتتاح خمسة فنادق جديدة في هذه المنطقة ولا سيما في ماليزيا والهند.

بالإضافة إلى ذلك، تعود علامة الريتز-كارلتون إلى بالي حيث سيتم افتتاح فندقين بارزين هما فندق الريتز-كارلتون بالي الذي يشرف على الشواطئ الرملية البيضاء من جهة ويتربع بين الجبال العالية من جهة أخرى، وفندق ماندابا وهو عبارة عن محمية للريتز-كارلتون في أوبود. وتجدر الإشارة إلى أن ماندابا هو المحمية العالمية الثالثة التابعة لشركة فنادق الريتز-كارلتون، والمحمية الثانية لها في آسيا بعد خليج فولاي (Phulay Bay).

وتعليقا على ذلك، أضاف خرازمي قائلا: «تتصدر آسيا لائحة الوجهات السياحية كما أنها تحتل المرتبة الأولى بصفة مركز أعمال رائد يستقطب الاستثمارات ويجتذب الزوار من مختلف أنحاء العالم. ولا شك في أن الوجهات المترسخة الجذور في عالم السياحة والسفر مثل بالي، أو تلك الناشئة مثل بنغالور تثير اهتمام شركة فنادق الريتز - كارلتون لأننا نسعى لردم الهوة القائمة في هذه السوق وتوفير فنادق فخمة تتميز بالضيافة الممتازة وتقدم الخدمة الشخصية والمتفوقة في وجهات استثنائية وفريدة من نوعها من أجل تجربة لن يطويها النسيان».

وبالإضافة إلى الفنادق الثمانية التي تتبع لها في المنطقة، ستوسع شركة فنادق الريتز-كارلتون بصمتها في الشرق الأوسط وإفريقيا وتضيف إلى محفظتها فندق الريتز - كارلتون النيل في القاهرة بمصر وفندق الريتز - كارلتون تونس في تونس، إلى جانب الريتز-كارلتون مراكش والريتز-كارلتون الرباط ومحمية خليج تامودا في المغرب.

الكويتية للمقاصة ترتبط «إلكترونياً» ببورصة البحرين

عثمان العيسى

ابرمت بورصة البحرين والشركة الكويتية للمقاصة اتفاقية مشتركة في مقر الشركة الكويتية للمقاصة في الكويت، حيث مثل بورصة البحرين نائب الرئيس التنفيذي ورئيس العمليات الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، ومثل الشركة الكويتية للمقاصة الرئيس التنفيذي للشركة عثمان العيسى. وقد نصت الاتفاقية على ترتيبات وإجراءات فنية يتم بموجبها اعتماد آلية الكترونية للتحويل الفوري لأسهم الشركات البحرينية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وكذلك أسهم الشركات الكويتية المدرجة في بورصة البحرين وذلك فور تسويتها.

وقد أعرب الشيخ خليفة آل خليفة عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية، مؤكدا في السياق نفسه أن هذه الاتفاقية تأتي في إطار الجهود المشتركة لتقوية أواصر العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في القطاع المالي بدول مجلس التعاون. أكد الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة عثمان العيسى أن المقاصة قامت بإعداد النظام، وذلك لتسهيل كل الإجراءات على المستثمرين مما يساهم بشكل إيجابي في الاقتصادين الكويتي والبحريني معا، مؤكدا في السياق نفسه انه تم توفير هذا الربط في سوق دبي المالي وسوق أبوظبي المالي. وشرح أهمية هذه الاتفاقية من العديد من الجوانب، موضحا أنها ستساعد في تنظيم العمل وستسهل الاجراءات الفنية للشركات المزدوجة الإدراج في سوق البحرين وكذلك سوق الكويت والتي بدورها سترسم الخطوط العريضة والضوابط الفعالة بين الطرفين لتطوير العمل المشترك موضحا انه بموجب هذه الاتفاقية سيتم اعتماد التحويل الالكتروني الفوري لأسهم الشركات المدرجة في البورصتين فور تسويتها مما يسهل عملية نقل الأسهم للمستثمرين.

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي رئيس العمليات في بورصة البحرين أن هذه الاتفاقية ستساهم في التسهيل بشكل جذري على عمليات التحويل التي يقوم بها المستثمرون للاسهم التي يتداولون فيها بين السوقين وباعلى درجات السرية والأمان والدقة، مضيفا أن الاتفاقية سيكون لها تاثير إيجابي ملموس في السوقين البحريني والكويتي. حيث يتملك المستثمرون الكويتيون ما يتجاوز 30 في المئة من اسهم الشركات البحرينية.

«التوسع الخارجي».. باب هروب البنوك الخليجية من قيود السوق المحلي

قالت بلومبرغ إن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي تسعى إلى فرص توسع في الخارج حيث أن نمو الإقراض في اسواقها المحلية محدود بفعل لوائح المصارف المركزية، التي تهدف إلى حماية البنوك من أزمة مالية.

ويذكر ان كشف اقتصاديون أن حجم الديون الشخصية في منطقة الخليج العربي يقترب من 250 مليار دولار، محذرين في وقت يرتفع فيه حجم التمويل الممنوح للعائلات الخليجية من أن الإنفاق الضخم للعوائل الخليجية عن طريق الاقتراض من البنوك سيجر دول مجلس التعاون الخليجي إلى أزمة ديون، فضلا عن تضاعف ديون الأسر الخليجية لدى البنوك بعد ارتفاع حجم عمليات الإقراض الفردية التي شهدت تزايدا ملحوظا فيما يخص التمويل الاستهلاكي وتراجع التمويل الاستثماري للأفراد. وأضافوا أن ما شهدته دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الماضية من طفرة اقتصادية وفر سيولة نقدية دفعت حجم الإنفاق للأسر الخليجية إلى الارتفاع، وفيما بدأ بعض المراقبين بالتحذير من تفاقم هذه المشكلة ، بالرغم من ذلك بدأت البنوك في تكثيف حملاتها الإعلانية لجذب مزيد من المقترضين الأفراد الذي يشكلون المصدر الرئيس لدخلها وأرباحها.

1.46 مليار يورو..صافي أرباح BMW في الربع الأول

أعلنت شركة صناعة السيارات الألمانية «بي. إم.دبليو» ، ارتفاع صافي أرباحها خلال الربع الأول من العام الحالي، بفضل زيادة مبيعاتها بنسبة 12 في المئة خلال الفترة نفسها، إلى 1.46 مليار يورو مقابل 1.3 مليار يورو في الفترة ذاتها من العام الماضي، وهو ما يتجاوز تقديرات المحللين التي كانت تتوقع 1.35 مليار يورو.

ووفقا لـ«ABC News»، زادت إيرادات «بي. إم.دبليو»، بنسبة 3.9 في المئة إلى 18.2 مليار يورو، في حين زاد حجم المبيعات بنسبة 12 في المئة .

وذكرت الشركة أن أرباحها قبل حساب الضرائب والفوائد زادت خلال الربع الأول بنسبة 2.6 في المئة إلى 2.09 مليار يورو «2.9 مليار دولار» مقابل 2.04 مليار يورو خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

حجم الإصدارات الجديدة بسوق مسقط يتجاوز 300 مليون ريال

كشفت الهيئة العامة لسوق مسقط للأوراق المالية ان حجم الإصدارات المالية خلال العام الحالي سيتجاوز 300 مليون ريال عماني بما فيها إصدارات أولية وحقوق افضلية واكتتاب خاص ما يعادل 780 مليون دولار. «الريال العماني يساوي 6.2 دولارات.

وأوضحت الهيئة في بيان لها ان عددا من الشركات ستطرح جزءا من رأسمالها للاكتتاب العام من بينها شركتا «السوادي للطاقة» و«الباطنة للطاقة». وسيبدأ الاكتتاب في اسهمها الاحد القادم ويستمر حتى التاسع من يونيو المقبل وذلك باجمالي رأسمال مطروح قدره 7.62 ملايين ريال عماني ما يعادل 163 مليون دولار.

وكانت الحكومة العمانية طرحت الشهر الماضي جزءا من حصتها في الشركة العمانية للاتصالات «عمان تل» بقيمة 203.8 ملايين ريال عماني منها 107.6 ملايين ريال للاكتتاب العام و96.1 مليون للاكتتاب الخاص.

يذكر ان القانون الحالي لسوق مسقط ينص على ان تكون النسبة المطروحة من الأسهم في شركات المساهمة 40 في المئة على الأقل لكن الحكومة تقترح في مشروع القانون التجاري الجديد تقليل النسبة الى 25 في المئة للشركات العائلية او المقفلة وذلك لتشجيعها على التحول الى شركات مساهمة عامة.

11 دولة أوروبية تعتزم فرض ضريبة على المعاملات المالية

منطقة اليورو تشهد مخططات اقتصادية جديدة

ناقش وزراء مالية منطقة اليورو خلال اجتماعهم في بروكسل اعتزام 11 دولة من دول المنطقة بدء فرض ضريبة للمعاملات المالية من جانب واحد. وتضم هذه المجموعة 4 من كبريات دول المنطقة وهي فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا إلى جانب النمسا وبلجيكا واليونان والبرتغال وسلوفاكيا وسلوفينيا. وكانت فرنسا وألمانيا أعربتا في وقت سابق من العام الحالي عن أملهما في التوصل إلى اتفاق بين دول اليورو ودول الاتحاد الأوروبي ككل بشأن هذه الموضوعات المهمة قبل حلول انتخابات البرلمان الأوروبي التي ستجري في الفترة من 22 إلى 25 مايو الجاري.

كما بحث وزراء المالية خطة خروج البرتغال من برنامج الإنقاذ المالي، إلى جانب سبل التعامل مع معدل الدين العام المرتفع للغاية في اليونان.

وكانت الحكومة البرتغالية أعلنت عزمها اختيار الخروج «النظيف» من برنامج الإنقاذ المالي أي دون طلب أي خطوط ائتمان احتياطية من المانحين الدوليين بحلول 17 مايو الحالي. كانت البرتغال حصلت على حزمة قروض بلغت 78 مليار يورو «108 مليارات دولار» من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. وبإتمام هذه الخطوة، ستكون البرتغال ثاني دولة من دول منطقة اليورو تكمل برنامج الإنقاذ المالي بنجاح بعد ايرلندا.

وكانت إسبانيا خرجت في وقت سابق العام الحالي من برنامج إنقاذ مصرفي حيث حصلت على حزمة قروض بلغت 40 مليار يورو لإنقاذ القطاع المصرفي المتعثر. وقال سيم كالاس القائم بأعمال مفوض الشؤون النقدية والاقتصادية الأوروبية لوجود المفوض الحالي أولي رين في عطلة انتخابية حيث يخوض انتخابات البرلمان الأوروبي، إن المفوضية- الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي- ستدعم «الخيار السيادي» للبرتغال. كما حذر كالاس في الوقت نفسه من وجود تحديات خطيرة تواجه البرتغال في الفترة المقبلة.

وقال كالاس: «الحفاظ على المستوى الطموح لإصلاح اقتصاد البرتغال سيكون أمراً بالغ الأهمية من أجل تحقيق نمو أقوى وأكثر استدامة وتوفير المزيد من فرص العمل». كانت المراجعة الأخيرة التي قام بها خبراء «الترويكا» المكلة للدائنين الدوليين للبرتغال «صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي» التي نشرت الأسبوع الماضي ذكرت أن البرتغال «على المسار الصحيح» للخروج من برنامج الإنقاذ المالي خلال الشهر الحالي. وأشاد الخبراء في تقريرهم بالإصلاحات الطموحة التي تنفذها الشبونة.

في الوقت نفسه، فإن هذه المراجعة - الأخيرة من 12 مرة راجع فيها الخبراء مدى التزام البرتغال بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها- تمهد الطريق أمام حصول لشبونة على 2,6 مليار يورو «3,6 مليار دولار» وهي الدفعة الأخيرة من حزمة قروض إنقاذ دولية بقيمة 78 مليار يورو يتم تسليمها لها منذ 2011. وقال التقرير إن جعل الاقتصاد البرتغالي أكثر حيوية ومرونة وقوة مازال تحديا قائما حيث دعا بشكل خاص إلى مزيد من إصلاحات سوق العمل «وتعزيز النمو» الاقتصادي بهدف الحد من معدل البطالة بالغ الارتفاع.

كما ناقش وزراء مالية منطقة اليورو أمس موقف اليونان التي حصلت منذ 2010 على حزم قروض إنقاذ بلغت نحو 240 مليار يورو في الوقت الذي وصل فيه معدل الدين العام لها إلى أكثر من 170 في المئة من إجمالي الناتج المحلي وهو أعلى معدل للدين العام بين دول الاتحاد الأوروبي «28 دولة». يشار إلى أن اليونان واحدة من أشد الدول تضررا من الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو، ولكنها مازالت تأمل في الخروج من دائرة الأزمة بعد نجاحها في تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية خلال الشهور الماضية. وحذرت المفوضية الأوروبية الشهر الماضي من فشل اليونان في تحقيق أهداف إعادة هيكلة الدين العام. ومن المتوقع أن تطلب اثينا حزمة مساعدات جديدة من منطقة اليورو التي تعهدت في نوفمبر 2012 باتخاذ المزيد من الإجراءات لمساعدة اثينا إذا فشلت الأخيرة في خفض معدل الدين العام إلى المستويات المطلوبة.